

رويترز: الاقتصاد المصري المتعثر يواجه ضغوطاً جديدة من أزمة غزة



نشرت وكالة رويترز أعداءه باتريك وير وسارة الصفتي يتناولان فيه تداعيات الحرب في غزة على الوضع الاقتصادي في مصر.

تشير الوكالة في مستهل تقريرها إلى أن الاقتصاد المصري المتعثر يواجه مخاطر جديدة، إذ تهدد الحرب في قطاع غزة المجاور بتعطيل حجوزات السياحة وواردات الف

وتحولت دول الخليج الغنية بالنفط، التي دعمت المالية العامة لمصر مرارا بالودائع على مدى العقد الماضي، في الآونة الأخيرة إلى البحث عن استثمارات مربحة بدلاً
قول المحللون والمصرفيون إنهم الآن قد يزيدون مساعداتهم مرة أخرى.

تأتي حرب غزة على الحدود مع شبه جزيرة سيناء المصرية بعد أن كشف تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا وجائحة فيروس كورونا عن نقاط ضعف طويلة الأمد في الاقتصاد

واعتمدت مصر اعتماداً كبيراً على تدفقات استثمارات الحافطة قصيرة الأجل وعائدات السياحة وتحويلات المغتربين لتغطية العجز التجاري المزمن جزئياً، مما جعلها
دمات.

نقص العملة

ونقلت الوكالة عن مونيكا مالك الخبيرة الاقتصادية في بنك أبوظبي التجاري ومقره أبوظبي قولها إن «معنويات المستثمرين الأجانب تجاه مصر ضعيفة للغاية، والآن
ذلك فهذا آخر شيء تحتاجه مصر؛ أزمة ثالثة».

وبعد أن أدت موجة الاقتراض إلى مضاعفة الديون الخارجية أربع مرات، تحتاج مصر إلى أكثر من 28 مليار دولار لسداد أقساطها في عام 2024 وحده. ويقول مصرف
العملة الأجنبية أدى إلى تراكم واردات بقيمة خمسة مليارات دولار عالقة في الموانئ، ومشاكل أمام الشركات الأجنبية في إعادة أرباحها إلى الوطن.

وتأجلت المدفوعات الحكومية لبعض واردات القمح ولشركات النفط والغاز الأجنبية.

وخرج برنامج لصندوق النقد الدولي بقيمة ثلاثة مليارات دولار عن مساره بسبب إحجام مصر عن تعويم عملتها والتأخير في مبيعات أصول الدولة. وخفضت وكالات التقييم الرئيسية التصنيف السيادي لمصر إلى مستوى عالي المخاطر.

تراجع السياحة

وقال معتر صدقي من شركة ترافكو هولدايز مصر، وهي شركة كبيرة لإدارة الفنادق والمنتجعات، إنه قبل أزمة غزة، كان قطاع السياحة نقطة مضيئة نادرة، ومن المتوقع أن تنخفض بمعدل 30-40% هذا العام.

وحققت السياحة لمصر رقماً قياسياً بلغ 13.63 مليار دولار في السنة المالية المنتهية في يونيو 2023، ارتفاعاً من 10.75 مليار دولار في العام السابق، وفقاً لبيانات البنك المركزي.

حتى الآن، أثرت حرب غزة على الوجهات الشعبية في سيناء مثل طابا ونويبع ودهب وشرم الشيخ، لكن بقية البلاد سالمة نسبياً.

وقال صدقي إن صافي عمليات الإلغاء على مستوى البلاد منذ 7 أكتوبر تراوح بين 10% و12% حتى نهاية أبريل، على الرغم من أن إشغال الفنادق في أكتوبر زاد بنسبة 8% مقارنةً بـ 2022.

وأضاف أن الشتاء يبدو جيداً حتى الآن. ولم تتأثر السياحة الثقافية تأثراً حقيقياً. وأضاف أن السفن السياحية النيلية بين الأقصر وأسوان خلال فترات الذروة، وهي عيشة راقية، تعمل بنسبة 80-90% بشكل عام.

وقال وزير السياحة المصري لروبيرت هذا الأسبوع إنه جرى احتواء تأثير الحرب في أقل من 10% من الحجوزات.

وقال كريم المناوي، رئيس شركة إيميكو ترافيل، وهي شركة سياحية في وسط القاهرة، إن التوقعات لا تزال بعيدة عن أن تكون جيدة. وقال إن الحجوزات بطيئة للغاية، مما يثير القلق.

اضطرابات الغاز

ولفتت الوكالة إلى أن هناك استنزافاً آخر محتمل للعملة الأجنبية وهو انقطاع واردات الغاز الطبيعي من إسرائيل، والتي تعتمد عليها مصر في الاستهلاك المحلي وإنتاج الكهرباء.

وعلقت إسرائيل الإنتاج في حقل غاز تمار في 9 أكتوبر، وانخفض الغاز المرسل إلى مصر في وقت ما إلى الصفر، على الرغم من استئناف تدفق كميات صغيرة.

وقال مصدران في الصناعة إن إمدادات الغاز لبعض الصناعات كثيفة الاستخدام للغاز مثل الأسمدة انخفضت.

وقال سياماك أدبي، مستشار ورئيس فريق الغاز في شركة أف جي إي، إنه قبل الصراع، كانت مصر تستورد 860 مليون قدم مكعب يومياً من إسرائيل، أو حوالي 15% من إمداداتها.

تضاءلت الآن آمال مصر في زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، بعد أن قطعتها بالكامل في الفترة من مايو إلى سبتمبر مع قيام الحكومة بتنفيذ انقطاعات باء.

وقال أولوميد أجاوي، كبير محللي الغاز الطبيعي المسال في شركة إل أس إي جي، إن مصر استوردت شحنة من الغاز الطبيعي المسال، وهو ما يؤكد الخلل الحالي في دولة الواقعة في شمال إفريقيا.

مساعدة خليجية

وفي ضوء الحرب في غزة وخطر انتشار الاضطرابات الإقليمية، قال محللون ومصرفيون إن دول الخليج تعيد تقييم إيجابها علمدى العامين الماضيين عن دعم الاق

وقالت مونيكا مالك إنها شعرت بتغير في المشاعر في الخليج لأنه قبل غزة لم يكن هناك سوى القليل من الصبر تجاه مصر.

ولدى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر ودائع إجمالية تبلغ 29.9 مليار دولار لدى البنك المركزي المصري، وأقرضت 16 مليار دولار أخرى في أشكال أخرى من الائتمان.

وقال مصرفيان مقيممان في القاهرة إن لديهما تقارير تفيد بأن دول الخليج تناقش حزمة إنقاذ مالي محتملة تتضمن المزيد من الودائع النقدية ودعم العملة المصرية بع
يض لقيمة العملة.

وذكرت تقارير غير مؤكدة في وسائل الإعلام المصرية الشهر الماضي أن دول الخليج تجري محادثات لإيداع 5 مليارات دولار أخرى. ورفض متحدث باسم مجلس الوزراء
تعليق على أي دعم محتمل من الخليج. ولم يرد المسؤولون السعوديون والإماراتيون على الفور على الاستفسارات.